تعبئة الإيرادات والنظام الضريبي الدولي: مقومان أساسيان في اقتصادات القرن الحادي والعشرين

كريستين لاغارد

أبو ظبي في ٢٢ فبراير ٢٠١٦

صباح الخير،

السادة الوزراء والمحافظون – أشكركم على تشريفنا بالحضور. وإنه لمن دواعي سروري البالغ أن أتحدث أمام هذا الجمع المتميز.

عزيزي الوزير الطاير: شكرا على الضيافة السخية وعلى مقدمتك الكريمة، وشكرا لك د. الحميدي على تعاونك معنا في تنظيم منتدى المالية العامة العربي.

إن هذه الفعالية تأتي في لحظة محورية ليس فقط بالنسبة لهذه المنطقة بل أيضا لكثير من البلدان الأخرى التي صعدت فيها قضايا المالية العامة إلى صدارة جدول أعمال السياسات. أو بعبارة أدق، صعد ***النظام الضريبي*** إلى صدارة جدول الأعمال في كثير من البلدان. وإذا كنتم تتساءلون عن السبب في بروز أهمية هذه القضية، دعوني أؤكد لكم أنه أمر ليس بجديد على تاريخ البشرية!

فمنذ حوالي ٢٦٠ عاما مضت، قال الفيلسوف والاقتصادي العظيم آدم سميث:

"قليل هو المطلوب .. عدا السلام والضرائب السهلة وإقامة العدل قدر الطاقة .. للوصول بالدول إلى أعلى درجات الرفاهية."

ومن اللافت للنظر أنه اختار الإشارة إلى الضرائب مع السلام والعدل كمفتاح للمجتمع الناجح، وهي رؤية تكتسب الآن أهمية أكبر من أي وقت مضى.

واليوم، أود اصطحاب آدم سميث إلى العصر الحديث وأتحدث عن اثنين من عناصر النظام الضريبي من أجل اقتصادات ناجحة في القرن الحادي والعشرين.

العنصر **الأول** هو قدرة البلدان على توليد إيرادات حكومية كبيرة، وهي بالطبع شريان الحياة للدول الحديثة، حيث تتيح للحكومات توفير سلع عامة تدعم النمو القوي والدائم.

لاحظوا شرطي الدورية، والممرضة التي ترعى المرضى، والمدرس الذي يلهم العقول الصغيرة، والعالِم الذي يجري بحوثا أساسية وفق أحدث ما توصل إليه العلم – إنهم نماذج قليلة وحسب لمن لا يستطيعون أداء دورهم دون دخل حكومي يمكن التعويل عليه.

والآن، كلنا يعلم أن كثيرا من البلدان في حاجة ماسة لتوليد إيرادات *أعلى وأكثر استقرارا*، وإن لم يكن لنفس السبب بالضرورة.

فعلى سبيل المثال، تعمل البلدان المصدرة للنفط على التكيف مع واقع جديد يتميز بانخفاض أسعار السلع الأولية. وتحتاج البلدان النامية إلى مزيد من الإيرادات المولَّدة محليا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الجديدة. وتحتاج بعض الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في أوروبا، إلى زيادة إيرادات ماليتها العامة لدعم تعافيها الاقتصادي واستقرارها المالي.

أما العنصر **الثاني** لنجاح الاقتصادات في القرن الحادي والعشرين فهو النظام الضريبي الدولي الذي يعتبر وسيلة ضرورية تستطيع من خلالها الحكومات تعبئة إيراداتها في اقتصاد تحكمه العولمة.

وقد أكدت عناوين الأخبار الأخيرة بشأن غوغل أو ستارباكس أو إيكيا أن هذا النظام ينبغي أن يكون ملائما للجميع. فنحن نحتاج إلى نظام لا يشجع التحويل المصطنع للأرباح والأصول إلى أماكن تتسم بضرائبها المنخفضة. ونحتاج إلى نظام لا يشجع التنافس الضريبي شديد العدوانية بين البلدان.

وبعبارة أخرى، نحتاج إلى نظام ضريبي يقتنع في ظله المواطن العادي بأن الشركات متعددة الجنسيات والأثرياء من الأفراد يساهمون بنصيب عادل في الحافظة الحكومية، لما فيه الصالح العام.

وإذ أتحدث عن الضرائب من هاتين الزاويتين، أود تسليط الضوء أيضا على دور الصندوق في مساعدة البلدان على تحقيق أفضل شكل ممكن من التمويل الحكومي – شكل مستقر وعادل وكفء.

١ – تعبئة الإيرادات

فلنبدأ إذاً بأول عنصر من عناصر نجاح الاقتصادات في القرن الحادي والعشرين – تعبئة الإيرادات – وهو يشغل بال الكثيرين من صناع السياسات، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فمن شأن الإيرادات الحكومية *الأعلى* أن تخلق الحيز المالي اللازم للمناورة وتسمح بزيادة الإنفاق على كل ما يدفع النمو الممكن على المدى المتوسط، بما في ذلك البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن مصادر الإيرادات *الأكثر استقرارا* أن تساعد على اجتناب تقلب النفقات العامة وسياسة المالية العامة المسايرة للاتجاهات الدورية.

البلدان المصدرة للنفط

وهذه مسألة تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط التي وقع عليها أثر جسيم من جراء هبوط أسعار النفط مؤخرا.

ففي العام الماضي، على سبيل المثال، خسرت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من ٣٤٠ مليار دولار من إيرادات النفط في موازناتها العامة، وهو ما يصل إلى ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي المجمع لهذه البلدان.[١]

ولم يقتصر الأمر على هبوط أسعار النفط بنحو الثلثين عن ذروتها الأخيرة، ولكن عوامل العرض والطلب ترجِّح استمرار انخفاضها لفترة ممتدة. ونظرا لحجم هذه الصدمة الخارجية ومدى استمراريتها المرجحة، فسيكون على *كل* البلدان المصدرة للنفط أن تتكيف مع هذا الانخفاض بالحد من الإنفاق وزيادة الإيرادات.

وبالطبع، تتفاوت احتياجات التكيف المالي من بلد إلى آخر. فعلى سبيل المثال، أصبحت معظم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بفضل سياساتها الرشيدة، قادرة على تحقيق التكيف بوتيرة تمتد عدة سنوات، مما يخفف الأثر على النمو.

ويجدر أن نتذكر أيضا أن اقتصادات مجلس التعاون الخليجي سبق لها إجراء تعديلات كبيرة في ماليتها العامة – وأنا على ثقة من قدرتها على أداء هذه المهمة مرة أخرى.

وفي نفس الوقت، تحتاج هذه الاقتصادات إلى تعزيز أطر ماليتها العامة وإعادة تصميم نظمها الضريبية – عن طريق تخفيض اعتمادها الشديد على الإيرادات النفطية وتعزيز مصادر إيراداتها غير الهيدروكربونية.

ومن شأن هذا أن يدعم النمو وخلق فرص العمل، كما يساعد في نفس الوقت على تعزيز صلابة البلدان والاحتفاظ بالدين في حدود يمكن تحملها. ويتيح هذا أيضا فرصة فريدة لتصميم نظم ضريبية تركز على العدالة والبساطة والكفاءة.

كيف تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي تحقيق هذا الهدف؟

- بالبدء في وضع نظام بسيط يركز مبدئيا على ضريبة القيمة المضافة – ويفضل أن تكون ضريبة إقليمية منسقة. وحتى إذا كانت المعدلات الضريبية منخفضة في حدود الرقم الواحد، فمن الممكن أن تحقق إيرادات تصل إلى ٢% من إجمالي الناتج المحلي.

- أضف إلى ذلك زيادة التركيز على ضرائب دخل الشركات، إلى جانب الضرائب العقارية والرسوم المخصصة.

- وكذلك مواصلة الاستثمار في بناء القدرات المتخصصة في إدارة الضرائب، مما يمكن أن يسمح باستحداث ضرائب الدخل الشخصي في نهاية المطاف.

---

[١] تقديرات صندوق النقد الدولي.

وثمة تقدم ملموس بالفعل في كثير من البلدان. ففي الكويت، مثلاً، ساعد الصندوق في دراسة وتصميم ضرائب واسعة القاعدة كضرائب القيمة المضافة وأرباح الأعمال.

وساهم هذا العمل في إقامة حوار وطني حول سبب قيام الكويت بتنويع مصادر إيراداتها وكيفية تحقيق هذا الهدف. ويذهب مؤيدو الإصلاح – وهم محقون – إلى أن من شأن ذلك المساهمة في تحسين إدارة مخاطر المالية العامة المرتبطة بتقلب أسعار النفط.

البلدان متوسطة الدخل المستوردة للنفط والبلدان منخفضة الدخل

وبالمثل، يواجه الكثير من ***البلدان متوسطة الدخل المستوردة للنفط*** تحديات كبيرة في تعبئة الإيرادات وتصميم نظم ضريبية أكثر عدالة.

فالبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على سبيل المثال، تولّد إيرادات ضريبية تبلغ حوالي ١٣% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، في المتوسط – مقارنة بنسبة ١٧% في الاقتصادات الصاعدة والنامية الأخرى.[٢]

ومن الواضح أن هناك مجالا لزيادة الإيرادات – عن طريق توسيع القاعدة الضريبية أيضا، وجعل ضريبة الدخل الشخصي أكثر تصاعدية، وإلغاء النظم الضريبية التفضيلية التي تطبق على دخل الشركات.

وتونس مثال جيد في هذا الصدد، حيث استفادت بعض الشركات التي يتركز نشاطها في التصدير من المعاملة الضريبية شديدة التفضيل والقواعد التنظيمية المحدودة على مدار العقود الثلاثة الماضية. وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الكلية للحوافز التي تتيحها المالية العامة لهذه الشركات المفضلة وصلت إلى ٢% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢.[٣]

ومنذ ذلك الحين، خفضت الحكومة التونسية الفارق الضريبي بين هذه الشركات ونظرائها الأقل حظا بمقدار النصف. ومن شأن زيادة تقليص هذا الفارق أن تحافظ على تنافسية تونس، مع إرساء نظام أكثر عدالة وكفاءة.

وماذا عن ***البلدان منخفضة الدخل؟***

إن الحاجة ماسة في هذه الاقتصادات لإيجاد حيز مالي إضافي يتيح الفرصة لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية.

---

[٢] مذكرة مناقشات خبراء الصندوق: العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[٣] تقدير البنك الدولي.

وتشير أبحاث جديدة أجراها الصندوق إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يسجل زيادة حادة بمجرد أن تبلغ نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي ١٢,٥%.[٤] ولذلك، ينبغي أن تهدف البلدان إلى الاحتفاظ بمستوى مريح يتجاوز هذا المستوى الحدي – كأن يكون أكثر من ١٥% على سبيل المثال. وولكن نسب الضريبة في حوالي نصف البلدان النامية كلها لا تزال *أقل* من ١٥% من إجمالي الناتج المحلي – مقارنة بنسبة ١٨% في الاقتصادات الصاعدة و٢٦% في الاقتصادات المتقدمة.[٥]

ولذلك تمثل تعبئة الإيرادات المحلية ضرورة بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الجديدة. ويعني هذا تطبيق نظم ضريبية بسيطة وعادلة وواسعة القاعدة.

ويعني أيضا، بطبيعة الحال، أنه بمجرد تعبئة الإيرادات يتعين إنفاقها بكفاءة وفعالية لدعم الاحتوائي. ومن الضروري في هذا الصدد وجود مؤسسات مالية قوية وإدارة كفء للمالية العامة، وهي مجالات يقدم فيها الصندوق بصورة يومية مساعدات فنية مكثفة ومساهمات ملموسة في بناء القدرات.

٢– النظام الضريبي الدولي

وأنتقل الآن إلى النظام الضريبي الدولي – وهو مقوِّم مهم آخر من مقومات الاقتصادات الناجحة في القرن الحادي والعشرين.

وكما أشرت آنفا، النظام الضريبي أداة تسمح للحكومات بتعبئة إيراداتها. ولكن هذه الجهود المهمة يمكن أن يضعفها التنافس الضريبي شديد العدوانية بين البلدان. فهذه الاستراتيجية القائمة على إفقار الجار تلحق الضرر بالجميع.

وكما تعلمون، فإن التهرب والتحايل الضريبي لا يسيطر على عناوين الأخبار مؤخرا وحسب، بل إنه يتصدر جدول أعمال السياسات العالمية أيضا. ويعكس هذا مدى الإحباط الذي يستشعره كثير من البلدان عندما تتصاعد ضغوط المالية العامة ويكون النمو العالمي متواضعا. وهو يعكس أيضا حالة الغضب بين كثير من المواطنين العاديين في مختلف أنحاء العالم إزاء تزايد عدم المساواة في الدخل والثروة.

والواقع أن هناك قاعدة عريضة تدرك أن عددا ضخما من الشركات متعددة الجنسيات والأثرياء من الأفراد "يتلاعبون" بنظام متهالك للضرائب الدولية لم يعد يصلح للاقتصاد العالمي الحديث.

---

[٤] أبحاث غير منشورة لصندوق النقد الدولي.

[٥] تقرير الراصد المالي الصادر عن الصندوق. ولا تتضمن نسب الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي مساهمات الضمان الاجتماعي.

ودعوني أوضح: لقد تحقق تقدم كبير في السنوات الأخيرة. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الصدد التبادل التلقائي لمعلومات دافعي الضرائب بين الحكومات. وسيؤدي هذا المعيار العالمي الجديد إلى زيادة صعوبة تهرب الأفراد الأثرياء من ضرائب الدخل والثروة عن طريق نقل الأصول إلى أماكن خارجية.

وقد أصبحت هذه الأماكن ذات الضرائب المنخفضة جزءا من الحوار الدائر بقوة متزايدة حول التفاوت الصارخ في الدخل والثروة. وطبقا لأحد التقديرات، هناك حوالي ٣٠% من الثروة المالية الإفريقية موجود في الخارج – بل يُعتَقد أن النسب المئوية أعلى من ذلك في بعض البلدان الكبرى المنتجة للنفط. [٦]

المشروع بتآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح (BEPS)

وقد شهدنا تحسنا ملحوظا أيضا على صعيد الشركات. وهنا أود تسليط الضوء على اتفاق مجموعة العشرين مؤخرا بشأن تدابير لمنع "تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح"، وهو ما يسمى اختصارا "مشروع BEPS" الذي تقوده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويمثل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح لأنه يسعى لمنع الشركات متعددة الجنسيات من تحويل الأرباح بشكل صوري إلى الأماكن التي تطبق ضرائب منخفضة.

وتشير تقديرات "منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" (OECD) إلى أن خسائر الإيرادات الحكومية بسبب هذا النوع من التحايل الضريبي قد زادت لتصل إلى ٢٤٠ مليار دولار سنويا، أو ١٠% من متحصلات ضريبة دخل الشركات على مستوى العالم.

وبعبارة أخرى، يعتبر مشروع BEPS *تطورا إيجابيا* للبلدان التي تسعى إلى حماية قواعدها الضريبية الوطنية، *وتطورا سلبيا* بالنسبة لاستراتيجيات التحايل الضريبي في الشركات.

ومع ذلك، يتطلب الأمر جهودا أكبر بكثير سواء من حيث المحتوى أو النطاق.

فبالنسبة للمحتوى، من الواضح أن قواعد BEPS مصممة للتطبيق *في حدود* البنيان التقليدي للنظام الضريبي الدولي. وقد أنشئ هذا النظام منذ حوالي قرن مضى لعالم كانت التجارة العابرة للحدود فيه أقل أهمية بكثير وكانت تقوم بالكامل تقريبا على تداول السلع المادية. أما التحديات الكبرى التي نواجهها اليوم فتشمل فرض الضرائب على الخدمات المتداولة ونقل الملكية الفكرية عبر الحدود.

وهذا التحول في الاقتصاد العالمي من المرجح أن يستمر، كما يرجح أن تُستَمَد قيمة مضافة أكبر من الخدمات والملكية الفكرية مقارنة بالقيمة المضافة التي تأتي من الحقول والمصانع. ولهذا نحتاج إلى نظام ضريبي دولي يتلاءم بحق مع القرن الحادي والعشرين.

---

[٦] كتاب Gabriel Zucman الذي يحمل عنوان "The Hidden Wealth of Nations" .

كذلك نحتاج إلى نظام يلائم *كل* الاقتصادات. فعلى سبيل المثال، بُذل جهد هائل لإشراك الاقتصادات النامية في المناقشات التي أدت إلى إصدار قواعد BEPS. ولكن هذه التدابير لا تقدم علاجا كاملا لبعض الاحتياجات المحددة في هذه البلدان.

ويمكن أن تكون مكاسبها كبيرة من كبح التحايل الضريبي، ذلك أن تقديرات خبراء الصندوق تشير إلى ضياع إيرادات ضريبية في الاقتصادات النامية بما يعادل ١,٣% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بنسبة ١% في الاقتصادات المتقدمة. [٧]

ومن المثير لقلق الاقتصادات النامية بوجه خاص وجود تحويلات غير مباشرة خارجية لأسهم بعض الأصول – ويتبادر إلى ذهني في هذا الصدد مثال الاتصالات أو تراخيص التعدين. وفي بعض الحالات، أسفرت هذه الممارسة عن ضياع إيرادات حكومية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، مما يمكن أن يكون ضربة شديدة للبلدان منخفضة الدخل التي قد تكون مالياتها العامة هشة بالفعل.

وللصندوق مسؤولية خاصة هنا نظرا لعضويتنا العالمية وقدرتنا على تقديم مساعدات فنية وتدريبية من الطراز الأول على مستوى العالم.

وهدفنا الأساسي هو المساعدة في وضع مناهج للتعامل مع كل هذه القضايا الضريبية المهمة والملائمة لأعضائنا ذوي الدخل المنخفض. ولسنا في ذلك وحدنا، ولكننا في تعاون وثيق مع شركائنا الدوليين: البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، والأمم المتحدة.

٣– دور الصندوق

واسمحوا لي أن أسهب في الحديث بعض الشيء حول دور الصندوق في تحقيق تمويل حكومي عادل ومستقر – فهي القصة التي لا يعرفها الكثيرون وراء كثير من النجاحات الصغيرة، خطوة خطوة.

إنها ترتكز على خبرتنا الفريدة في العمل مع بلداننا الأعضاء على مدار فترة تجاوزت السبعين عاما، والتي تجعل بمقدورنا تغطية الطيف الكامل لقضايا المالية العامة – من خلال أبحاثنا ومشورتنا بشأن السياسات ومساعداتنا الفنية والتدريبية المباشرة. وهكذا نستطيع معالجة الاحتياجات المحددة لبلداننا الأعضاء البالغ عددهم ١٨٨ بلدا.

ويذهب النصيب الأكبر من مساعداتنا الفنية إلى بلداننا الأعضاء ذات الدخل المنخفض والمتوسط. فعلى سبيل المثال:

- نعمل مع وزراء المالية فيما يتصل بسياسة الإنفاق وإدارة المالية العامة بغية تقديم خدمات عامة عالية الجودة وعلى أساس من الشفافية وكفاءة التكاليف.

---

[٧] ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان (May 2015) Base Erosion, Profit Shifting and Developing Countries.

- نساعد بلداننا الأعضاء على إرساء قواعد للمالية العامة، وتعزيز إدارة الدين العام، وإدارة ثروة الموارد الطبيعية.

- ونقوم كل عام بمساعدة ما يزيد على ١٠٠ بلد عضو على تحسين تعبئة إيراداتها المحلية – عن طريق التحليل والمساعدة العملية المباشرة بشأن السياسة الضريبية وإدارة الضرائب.

وعلى مدار الخمس سنوات الماضية، زادت مساعداتنا الفنية بشأن تعبئة الإيرادات *بأكثر من الضعف* على مستوى العالم – ونخطط لزيادة التوسع في هذا العمل استجابةً للطلب القوي من بلداننا الأعضاء.

وفي هذا المجال من مجالات المساعدة الفنية بالتحديد، غالبا ما يعتمد النجاح على مزيج من العزم السياسي والالتزام طويل الأجل.

ولذلك أقام الصندوق علاقات عميقة طويلة الأمد مع كثير من البلدان الأعضاء منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل – ويسرني أن أقول إن هذه الجهود أثمرت نتائج ملموسة. وأسوق هنا بضع حالات على سبيل المثال لا الحصر:

- في ***كوسوفو***، ساعد الصندوق على الوصول بالإدارة الضريبية إلى مستوى يتوافق مع المعايير المتعارف عليها دوليا، بما في ذلك استحداث نظام تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا. وسمحت هذه التدابير لكوسوفو برفع إيراداتها الضريبية بنسبة ٨% في عام ٢٠١٣.

- وفي ***بيرو***، ساند الصندوق الحكومة على مدار عدة سنوات في اعتماد نظام أكثر حداثة للإدارة الضريبية وتحسين أداء الإيرادات، وخاصة فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة. وساهمت هذه الإصلاحات في زيادة نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي من ١٥,٥% في ٢٠١٠ إلى ١٦,٥% في ٢٠١٤.

- وفي ***السنغال***، ساهمت المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق في تحقيق طفرة في عدد دافعي الضرائب الخاضعين لضريبة القيمة المضافة وأدت إلى زيادة حادة في تحصيل الإيرادات من المؤسسات متوسطة الحجم. وقد استخدمت السنغال هذه الموارد الجديدة في دفع عجلة النمو وتخفيف حدة الفقر.

هذه مجرد أمثلة قليلة لمساهمة المساعدة الفنية في إحداث التغيير.

وحتى أكون واضحة أقول إننا نتعلم باستمرار من بلداننا الأعضاء مثلما تتعلم منا. فنحن نثري مشورتنا بشأن السياسات باستخدام ذخيرة البيانات المستمدة من عملنا في مجال المساعدة الفنية وروابطنا الوثيقة مع بلداننا الأعضاء فيما يتعلق بقضايا المالية العامة.

وسيصبح كل من تعبئة الإيرادات المحلية والنظام الضريبي الدولي موضوعا بارزا في تقاريرنا المعنية بمشاورات المادة الرابعة على مدار السنوات القليلة القادمة. ويعني هذا أن الرؤى العميقة التي نستمدها من أعمال المساعدة الفنية ستنعكس بدرجة أكبر في عملنا الرقابي القُطري – مما يؤدي بدوره إلى تحسين فعالية المساعدة الفنية.

بل إن عملية التعلم المتبادل هذه تتم الآن – هنا في منتدى المالية العامة العربي. فبالنسبة لنا جميعا، يعتبر المنتدى فرصة فريدة للاستماع والتعلم والمشاركة في حوار إقليمي حول القضايا الملحة المتعلقة بالإيرادات والسياسة الضريبية.

خاتمة

وقبل أن نخوض في هذه المناقشات، أود أن أختتم كلمتي بالعودة إلى آدم سميث الذي قال في كتابه *"ثروة الأمم":*

"الاقتصاد السياسي ... يقترح شيئين متمايزين: الأول إمداد الناس بإيراد وفير أو أجر الكفاف ... والثاني إمداد الدولة أو الكمنولث بإيراد كاف لتقديم الخدمات العامة."

ورسالتي الرئيسية اليوم هي كالتالي: إنشاء اقتصادات ناجحة في القرن الحادي والعشرين يتطلب إيرادات حكومية قوية ونظاما ضريبيا دوليا يلائم الجميع. وهذه المقومات ضرورية للنمو والعدالة والتنمية.

وهي تتيح أرضا خصبة لرخاء الأمم. ونحن في الصندوق على استعداد للقيام بهذا الدور لصالح بلداننا الأعضاء.

شكراً!